

## اقتصاد

عصام شلهوب

صورة الاقتصاد اللبناني ليست زاهية  
العيّاش: لبنان انعزل عن النظام العالمي

الازمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان لا تشبه غيرها من الازمات السابقة. الاقتصاد يعاني، الفقر متفش، البطالة مستشرية، الاسعار اخذت في الارتفاع، والقوة الشرائية الى انخفاض. تأتي الاحتجاجات الشعبية لتزيد من عامل الغموض مع رفض القوى السياسية تلبية المطالب، علما ان الاختلاف بين القوى السياسية نفسها على شكل الحكومة يفاقم الامور تعقيدا

تعاقبت على الحكم في لبنان منذ نهاية الحرب الاهلية وحتى اليوم 13 حكومة. لكن لم يتم تنفيذ اي خطة اقتصادية سليمة للاقتصاد. تفشى الفساد في القطاعين العام والخاص الى مستويات قضت على كل قواعد اللعبة الاقتصادية، بحكم الانحياز الى عدد محدود من المستثمرين والشركات التي احتكرت الاسواق، علما ان اكثر من 67% من الشعب اللبناني يمتلكون ثروة اقل من 15 مليون ليرة، مقارنة باقل من 3% يمتلكون نصف ثروة لبنان، على ما يقوله الخبراء.

الحراك الشعبي قلب الموازين، ولا يمكن وفق ما يقوله اصحاب الاختصاص ان تستمر على الحال نفسه. في اختصار، البلاد في حاجة الى اصلاحات اقتصادية عاجلة.

يؤكد خبراء الاقتصاد ان المؤشرات الاقتصادية المباشرة مثل البطالة التي ارتفعت في الشهر الاخيرة وواكبتها انخفاض في الاستهلاك، تشير الى ان الاقتصاد المحلي دخل اولى عتبات الكساد. ومن المتوقع ان يكون موسم هذا العام من الاسوأ اقتصاديا.

نائب حاكم مصرف لبنان سابقا الدكتور غسان العيّاش اكد لـ"الامن العام" ان لبنان انعزل عن النظام المالي العالمي بسبب القيود على حركة الرساميل، مشيراً الى ان البلد في حاجة الى ادارة قوية وشجاعة تملك تصورا واضحا لكيفية اخراج البلاد من الازمة الحادة والتاريخية التي تعيشها.

يشهد لبنان ازمة اقتصادية بنوية اسبابها اصبحت معروفة. فهل هي وليدة ظروف محلية آنية، ام انها نتاج لتركمات سياسية متناقضة، او وليدة نهج اقتصادي ريعي غير

منتج. كيف تقرأ اليوم واقع الازمة الاقتصادية والوضع المالي؟

الصورة الراهنة للاقتصاد اللبناني ليست زاهية بالطبع، وهذا ما يتفق عليه الجميع. فالاقتصاد اللبناني يعيش ازمة متعددة تطاول كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لا داعي الى تكرار الشكاوى التي عبر عنها اللبنانيون الذين نزلوا الى الشارع، في اطار الحركة الشعبية المستمرة منذ 17 تشرين الاول من حيث ارتفاع نسبة البطالة، وازدياد منسوب الفقر، وانعدام الخدمات العامة الاساسية، واقفال المؤسسات الخاصة بشكل متزايد وفقدان الوظائف التي يستتبعها. الا انني اود التركيز على التحول التاريخي الذي لا سابق له في تاريخ لبنان منذ تأسيس الكيان اللبناني قبل مئة عام، وهو ان لبنان انعزل عن النظام المالي العالمي بسبب القيود على حركة الرساميل، سواء القيود على التحويل بين العملات او بين لبنان والخارج. تميز لبنان في المشرق العربي بحرية حركة الرساميل، فكان واحة للحرية في منطقة لا تنعم بهذه الخصائص، واصبح ملجأ للرساميل وادخارات اللبنانيين غير المقيمين المنتشرين في العالم. اعتقد ان هذه المسألة هي جوهر التحول الراهن في المشهد الاقتصادي اللبناني.

كيف ستكون تداعيات ما تعيشه البلاد اليوم من تفاعلات اجتماعية على المشهد السياسي؟

ادى انفجار الازمة ونزول اللبنانيين الى الشارع الى نتيجة فورية، وهي استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري. اعقب الاستقالة ظهور الخلافات بين الاطراف السياسيين حول القواعد

التي ينبغي ان يركز عليها تشكيل الحكومة الجديدة، من حيث التمثيل السياسي فيها او نوعية الوزراء وطبيعتهم. المقلق فعلا هو ما اظهرته الازمة الحكومية من فقدان التوافق، حتى على الحد الأدنى، على طريقة ادارة البلد في زمن الازمة. البلد في حاجة الى ادارة قوية وشجاعة تملك تصورا واضحا لكيفية اخراجه من الازمة الحادة والتاريخية التي يعيشها. ما جرى يظهر لبنان اقتصاديا، مثل مركبة تسير نحو الهاوية من دون وجود سائق يديرها. هذه هي المشكلة الاكبر. لكن الناحية الايجابية هي مشهد الحراك الشعبي العابر للمناطق والطوائف الذي يظهر ان المسؤولين لم يعودوا قادرين على تجاهل اتجاهات اللبنانيين، خصوصا الشباب، في ادارة الشؤون العامة.

يعتبر الدين العام والعجز المالي من اخطر ما تعانيه المالية العامة في لبنان. فهل هو انعكاس لحالة الفساد المستشرية في الدولة واداراتها العامة؟ وهل نحن امام اعلان الدولة فشلها؟

الدولة فشلت سواء اعلنت ذلك ام لم تعلنه. لكن في لبنان مقومات اقتصادية مهمة يمكنها انتشال الدولة من الفشل اذا توافرت للبنان ادارة حسنة، قوية وتتمتع برؤيا، ومستعدة تاليا لاتخاذ القرارات الصحيحة بصرف النظر عن اثماتها السياسية. الفساد والسرقة والهدر امور ساهمت في الوصول الى تراكم عجوزات المالية العامة وارتفاع جبل الدين العام. لكن العنصر الذي كان له المساهمة الاكبر في ذلك هو السياسات الخاطئة التي اتبعت في الجانب المالي، حيث اجلت الحكومات المتعاقبة قرارات اصلاح المالي وتركت العجز يتراكم حتى اصبح



نائب حاكم مصرف لبنان سابقا الدكتور غسان العيّاش.

”

اشك في ان يحافظ  
صرف الليرة على سعره  
السابق

“

الدين العام اكبر من قدرة الاقتصاد اللبناني على احتماله. التماهي في تأجيل اصلاح سببه فقدان الرؤيا والهرب من المسؤولية وخوف المسؤولين من قرارات غير شعبية، خصوصا في الجانب الضريبي. كان من الافضل تحميل المجتمع المزيد من العبء الضريبي بدل تأجيل المشكلة سنة تلو اخرى. لكن زيادة العبء الضريبي كانت تقضي بالغاء كل ابواب الهدر والسرقة. فالشعب ليس مستعدا لتحمل مساهمات ضريبية اكبر لادارة سياسية تفرط بالمال العام وتسرقه.



كان في امكان مصرف لبنان الحد من جموح الدولة نحو الاستدانة بدل مساعدتها على تمويل عجزها بالدين.

هل سياسات مصرف لبنان التي كانت معتمدة سببا من اسباب الانهيار؟ ولماذا؟

مصدر الازمة هو الدولة اللبنانية وسياساتها المالية الكارثية ونتائج هذه السياسات. لكن مصرف لبنان كان في امكانه الاستناد الى استقلاليتها التي كرسها قانون النقد والتسليف الحد من جموح الدولة نحو الاستدانة، بدل مساعدتها على تمويل عجزها بالدين.

الا تعتبر ان الاجراءات المعتمدة من المصارف وبمعرفة مصرف لبنان وهيئة الرقابة على المصارف، تخالف مبدأ الاقتصاد الحر الذي يعتنقه لبنان؟ وهل سيتمكن القطاع المصرفي مستقبلا من استعادة ثقة المودعين والمستثمرين؟

قلنا ان القيود المستحدثة على حرية الرساميل تخالف وتناقض الاسس التي قام عليها الاقتصاد اللبناني منذ نشأته، لجهة حرية تحويل الاموال. ولا شك في ان هذه القيود تشكل نكسة خطيرة في المسار التاريخي لنظام لبنان المصرفي والنقدي. الا ان الدول التي تعرضت لازمات مشابهة وهروب الرساميل منها فرضت قيودا مشابهة، وهي بلدان رأسمالية. تعتمد عودة الثقة الى النظام المصرفي اللبناني على سرعة إيجاد حلول للازمة الراهنة. كلما تأخرت الدولة في وضع الحلول وتنفيذها، اصبحت استعادة الثقة اصعب. المقلق ان السلطات المعنية لم تتحرك حتى الان لرسم طريق المستقبل. الدولة غائبة كليا عن معالجة الازمة، والترتيبات التي اعتمدها المصارف على مسؤوليتها هي معالجات سريعة لنتائج الازمة وليست حولا لاساسها. على كل حال، الحلول ليست في متناول المصارف بل في متناول السلطتين التشريعية والتنفيذية.

بعد تشكيل الحكومة هل في استطاعة مصرف لبنان ضبط الوضع النقدي؟ وهل ستعود السوق الى هدونها ويعود سعر الدولار الى مستواه السابق؟

من الصعب التنبؤ بسعر صرف الليرة اللبنانية طالما ان مصرف لبنان قد تخلى



■ لماذا ترك حبل سوق الصرافة على غاربه؟  
وما هي الاهداف اذا وجدت؟  
□ ليس هناك اهداف سرية لترك المتاجرة بالعملة للصرافين. كما قلنا، موجودات مصرف لبنان الخارجية تستنزف بفعل الطلب على العملات الاجنبية في ظل عجز ميزان المدفوعات. منذ سنة 2011 وحتى اليوم يسجل ميزان المدفوعات عجوزات سنوية متلاحقة ومستمرة. في تاريخ لبنان الاقتصادي لم تسجل عجوزات متواصلة في حسابات لبنان الخارجية لاكثر من ثلاث سنوات، باستثناء هذه الفترة منذ 2011 حيث العجز متواصل منذ تسع سنوات. حاول مصرف لبنان الحد من وطأة هذا الامر عبر هندسات مالية مرهقة له ومالية الدولة، لكنه لم يتمكن من وقف النزف، فتخلى عن تلبية متطلبات السوق. من الطبيعي والحالة هذه، ان يلجأ الناس الى الصرافين. اعتقد ان هذا الواقع مؤقت، ولا بد من ان يعود مصرف لبنان الى دوره القيادي في سوق القطع في وقت غير بعيد.

■ هل باتت الازمة الاقتصادية تستدعي اللجوء الى صندوق النقد الدولي؟ وهل ستنتج الخطط والمقاربات الرسمية في معالجتها؟  
□ صندوق النقد الدولي لا يقدم خدمات تحت الطلب الى الدول المتعثرة. للحصول على مساعدات الصندوق يجب الاتفاق معه على برنامج لسنوات عدة وفقا لشروطه القاسية، والبرنامج المذكور لا يقتصر على مساعدات الصندوق المالية فحسب، بل يشمل ايضا ترتيبات اخرى تتعلق بالتصحيح المالي في لبنان. شروط الصندوق كما تتعلم من تجارب البلدان الاخرى، تتضمن شروطا قاسية مثل الغاء الدعم وزيادة الضرائب والخصخصة. وهذا ما سينعكس على مستوى معيشة ضعيفي ومتوسطي الدخل. لذا فان القرار يجب ان يتخذ اولا في لبنان، ومن المرجح ان يثير ذلك اعتراضات واضطرابات شعبية واجتماعية. ثم لا بد من سلطة تفاوض الصندوق في شأن البرنامج وشروط تطبيقه، فاين هي الحكومة اللبنانية الحاضرة للتفاوض واين هو برنامجها الاقتصادي الموحد؟



لا اهداف سرية لترك المتاجرة بالعملة للصرافين.

## مصدر الازمة هو الدولة وسياساتها المالية الكارثية

الحق ضررا كبيرا بالمودعين. كيف تقرأ هذا القرار وما هي تداعياته على الوضع العام؟  
□ انا ارى هذا التدبير من زاوية ايجابية، من زاوية تأثيره على الاقتصاد بشكل عام وليس من منظور تأثيره على المصالح الضيقة للمودعين. اعادة اطلاق الاقتصاد اللبناني من ركوده الحاضر تتطلب شروطا عدة بينها توفير السيولة للتسليف وخفض سعر الفائدة. فيما يبلغ مستوى الفائدة المرجعية العالمية لبيور 2.5% قفزت الفائدة في لبنان على الدولار اضعاف هذا المعدل. في ذروة الازمة عرض مصرف لبنان تسليف المصارف بالدولار بفائدة 20%. هذا امر غير طبيعي، وعندما تعود الفائدة في لبنان الى مستويات عادية يمكننا التفاؤل باستعادة النشاط الاقتصادي في البلاد.

حاليا عن تثبيت سعر الليرة تجاه الدولار اميركي، كما فعل قبل عشرين سنة. لقد خرج مصرف لبنان من السوق مضطرا لكي يحافظ على ما تبقى من موجوداته النقدية بالعملة الاجنبية التي هبطت الى حدود 30 مليار دولار، وهي مودعة في مصارف اجنبية. انا لا اقول ان المصرف المركزي لن يعود الى قيادة السوق. بل على العكس، ان هذه العودة طبيعية ومطلوبة، لكنني اشك في ان يحافظ سعر الصرف بعد عودة مصرف لبنان على سعره السابق اي 1507.5. كما اشك في ان يعود المصرف الى سياسة تثبيت سعر الصرف بعدما تبين ان هذه السياسة مكلفة وهي لا تستمر الى الابد. فعوامل السوق، اي العرض والطلب، ستتحكم بسعر الصرف. هذا لا يعني انه علينا ان نتشأم، فاي تحسن في الاوضاع الاقتصادية خصوصا على صعيد ميزان المدفوعات والمالية العامة، سيؤدي الى تحسن سعر الليرة. ما اقله فقط اننا لا يجب ان نتوقع تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية في سوق القطع من الان وصاعدا، بل سنرى اسعارا متحركة صعودا وهبوطا.

■ اتخذ المصرف المركزي قرارا بخفض الفائدة على الودائع بالعملة الاجنبية والليرة ما

## TAKING CARE OF YOUR BUSINESS

### THE NEW VISA SIGNATURE BUSINESS CARD

Grow your business with added purchasing power!  
First National Bank offers you the Visa Signature Business Card, an easy way to separate company and personal expenses, manage business and travel spending, and simplify bookkeeping.